

Distr.: General  
20 July 2020  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

الدورة السابعة والستون

جنيف، 2-3 تموز/يوليه، و7-9 أيلول/سبتمبر،

و28 أيلول/سبتمبر - 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح

أقل البلدان نمواً للفترة 2011-2020

## الأنشطة المضطلع بها في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً

للفترة 2011-2020

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بالفقرتين 153 و156 من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2011-2020، المعروف أيضاً باسم برنامج عمل اسطنبول. ويعرض التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى حزيران/يونيه 2020، مع مراعاة التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويعرض التقرير أثر عمل الأونكتاد على التجارة والتنمية في أقل البلدان نمواً. وقد تحققت نتائج شملت الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد، وهي تحديداً البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، والتعاون التقني. ويقدم التقرير قائمة غير حصرية تشمل أمثلة على الكيفية التي تسنى بها للأونكتاد تحقيق نتائج في أقل البلدان نمواً، فضلاً عن الدروس المستفادة وتوصيات سياساتية بشأن سبل المضي قدماً.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-09712(A)



\* 2 0 0 9 7 1 2 \*

## أولاً - مقدمة

1- ركز برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2011-2020 (المعروف أيضاً باسم برنامج عمل اسطنبول)، منذ أن اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في أيار/مايو 2011، الاهتمام العالمي على مختلف التحديات الإنمائية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلدان الـ 47 الأشد ضعفاً، ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات للتصدي لها<sup>(1)</sup>.

2- وفي استعراض منتصف المدة الذي أُجري للبرنامج في أنطاليا، تركيا، في أيار/مايو 2016، اعتمد رؤساء دول وحكومات وممثلون رفيعو المستوى إعلاناً سياسياً جددوا فيه الالتزام بأهداف البرنامج ودعوا إلى الإسراع بتنفيذه. وعلى الرغم من هذه الجهود المتضافرة، لا يزال أداء فئة أقل البلدان نمواً ضعيفاً مقارنة بأهداف البرنامج وغاياته، ومن غير المرجح أن يحرز البرنامج تقدماً كبيراً في عامه الأخير، ولا سيما بالنظر إلى انتكاس عمليات التنمية من جراء جائحة كوفيد-19.

3- وفيما يلي الوضع العام بشأن رفع البلدان من قائمة فئة أقل البلدان نمواً:

(أ) منذ وضع قائمة أقل البلدان نمواً في عام 1971، تم رفع خمسة بلدان منها، وهي بوتسوانا (كانون الأول/ديسمبر 1994)، وساموا (كانون الثاني/يناير 2014)، وغينيا الاستوائية (حزيران/يونيه 2017)، وكابو فيردي (كانون الأول/ديسمبر 2007)، وملديف (كانون الثاني/يناير 2011)؛

(ب) وأقرت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2015 رفع اسم فانواتو من قائمة أقل البلدان نمواً، وذلك بناء على توصية من لجنة السياسات الإنمائية في عام 2012، ومن المقرر أن يتم ذلك في كانون الأول/ديسمبر 2020، عقب الانتكاسات التي واجهها البلد في أعقاب إعصار بام الاستوائي في آذار/مارس 2015، الذي أضر رفع اسمه من القائمة؛

(ج) وأقرت الجمعية العامة رفع اسم أنغولا من القائمة في شباط/فبراير 2016، بناء على توصية من اللجنة في عام 2015، ومن المقرر أن يتم ذلك في شباط/فبراير 2021؛

(د) وفي قرار صدر عام 2018، أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى توصية اللجنة برفع اسم توفالو، وقرر تأجيل النظر في تلك التوصية إلى موعد لا يتجاوز عام 2021<sup>(2)</sup>؛

(هـ) وفي القرار نفسه، قرر المجلس أيضاً إرجاء النظر في رفع اسم كيريباس إلى موعد أقصاه عام 2021، بعد أن أوصت اللجنة خلال استعراضها في آذار/مارس 2018 برفع اسم البلد من هذه القائمة.

(و) وفي الاستعراض نفسه، أوصت اللجنة برفع اسم بوتان وحزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي، وأيدت الجمعية العامة هذه التوصية في كانون الأول/ديسمبر 2018<sup>(3)</sup>؛

(ز) وفي الاستعراض نفسه أيضاً، وجدت اللجنة للمرة الثانية أن تيمور - ليشتي ونيبال مؤهلتان تقنياً للرفع من القائمة، ولكنها لم توصي بإعادة تصنيفهما<sup>(4)</sup>؛

(ح) وفي الاستعراض نفسه، وجدت اللجنة أن هناك ثلاثة بلدان في آسيا مؤهلة للرفع من القائمة، وهي بنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار. وتجدد الإشارة إلى أن بنغلاديش وميانمار من أول الأمثلة على البلدان المدرجة في مرحلة ما قبل التأهل للرفع بعدما تجاوزت عتبات الأداء في إطار المعايير الثلاثة المتعلقة بالرفع من القائمة (نصيب الفرد من الدخل القومي، والثروة البشرية والضعف الاقتصادي).

(1) A/CONF.219/7

(2) E/RES/2018/27

(3) A/RES/73/133

(4) E/2018/33

4- ويتولى الأونكتاد المسؤولية عن مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، على الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو يعود عليها بالنفع دعماً للنمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع. ويساهم الأونكتاد في الاستجابة الفعالة للتحديات ذات الصلة من خلال معالجته المتكاملة للمسائل المتعلقة بالتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة لدعم إنجاز البرامج الإنمائية المتفق عليها دولياً المدرجة في برنامج عمل اسطنبول، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ضمن أمور أخرى. وانطلاقاً من ذلك، يعرض هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في الفترة بين الربع الثاني من عام 2019 والربع الثاني من عام 2020.

5- ومن المرجح أن تكون جائحة كوفيد-19 قد أثرت تأثيراً كبيراً على أقل البلدان نمواً. ومن المرجح أن يؤدي التداخل بين جائحة كوفيد-19، وتراجع الطلب العالمي وبصورة أكبر في بعض الأسواق التجارية الرئيسية لأقل البلدان نمواً، وانخفاض الأسعار الدولية للسلع الأساسية، إلى عكس مسار التقدم المحدود الذي أُحرز في مجال الحد من الفقر، ضمن مؤشرات إنمائية أخرى. وقد تضررت جميع البلدان سلباً من الأزمات الصحية والاقتصادية، لكن البلدان الأشد تضرراً هي التي تكون أكثر تعرضاً للصدمات الخارجية (سواء أكانت اقتصادية أو متصلة بالصحة) وأقل قدرة على الصمود من حيث الموارد (الاقتصادية والمالية و/أو المؤسسية) لكي تتحمل هذه الصدمات و/أو تتعافى من آثارها. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تطلب بعض البلدان التي كان من المتوقع أن يُرفع اسمها من القائمة خلال الفترة 2020-2024 تأجيل موعد رفعها من القائمة.

## ثانياً - البحوث والتحليل

6- تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2019: التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل - التبعية القديمة والتحديات الجديدة، يناقش تأثير الوضع المتغير للتمويل الإنمائي على أفقر البلدان. ويشير إلى أن هيكل المعونة الجديد يتيح مجموعة أوسع من مصادر التمويل الخارجي لصالح أقل البلدان نمواً، لكن ذلك لم يترجم إلى زيادات ذات مغزى في التمويل الإنمائي. وبدلاً من ذلك، يتسم الوضع بزيادة عدد الجهات الفاعلة والأدوات وزيادة التعقيد والضبابية. ولكي يتسنى لأقل البلدان نمواً تحسين إدارة اعتمادها على المعونة والتخلص من ذلك في نهاية المطاف، يتعين عليها أن تؤدي دوراً نشطاً يمكنها من توجيه التمويل الخارجي من مختلف المصادر نحو الأولويات الإنمائية الوطنية.

7- ويشير تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا 2019: صنع في أفريقيا - قواعد المنشأ لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، إلى أن قواعد المنشأ تشكل حجر الزاوية في التنفيذ الفعال لتحرير التجارة على أساس تفضيلي بين أعضاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي يستحيل دونها أن تتحقق مكاسب أفريقيا. كما يشير إلى ضرورة أن تُراعى قواعد المنشأ تباين مستوى القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية فيما بين البلدان، بغية تشجيع الإنتاج على الصعيد الإقليمي. ويسلط التقرير الضوء على السياسات التكميلية مثل التدابير المتعلقة بالتجارة والمنافسة وتيسير التجارة، ذات الأهمية البالغة في ضمان إنشاء تجارة جديدة بدلاً من تحويل مجرى التدفقات التجارية. كما يلقي الضوء على الممارسات التي تؤثر في قدرة الشركات على التخصص والمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

8- ويعرض تقرير بناء القدرات الإنتاجية في أفريقيا وأقل البلدان نمواً واستخدامها: دليل شامل وعملي، إطاراً شاملاً وتنفيذياً لتنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. ويعتمد نهجاً كلياً لتنمية القدرات الإنتاجية، يؤكد الحاجة إلى بناء قدرات إنتاجية جديدة، فضلاً عن تعزيز معدلات الاستفادة من القدرات القائمة. كما يقدم توصيات ووسائل سياساتية فعالة يمكن أن تعتمدها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً للمساعدة على تنمية قدراتها الإنتاجية.

9- ويقدم تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019: المناطق الاقتصادية الخاصة، تحليلاً شاملاً لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً. وعلى الرغم من انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً في عام 2018، بزيادة قدرها 15,1 في المائة عن عام 2017، حيث بلغت 23,8 مليار دولار، وشكلت 1,8 في المائة من التدفقات العالمية، فقد تراجعت التدفقات إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 6 في المائة فبلغت 21 مليار دولار في عام 2019، بنسبة انخفاض بلغت 1,4 في المائة من التدفقات العالمية. وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 17 في المائة في البلدان الأفريقية الأقل نمواً البالغ عددها 33 بلداً ليصل أعلى مستويات له في ثلاث سنوات، حيث بلغ 12,4 مليار دولار، بينما انخفض للمرة الأولى منذ ثماني سنوات في البلدان الآسيوية التسعة الأقل نمواً، ليصل إلى 8,6 مليار دولار، أي بانخفاض بلغ 27 في المائة.

10- وفي عام 2019، أصدر الأونكتاد منشوره المعنون مرصد اتجاهات الاستثمار العالمي وقدم فيه لمحة عامة عن الاتجاهات والقضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، وتحليلاً وتحديثاً بشأن اتجاهات الاستثمار وفرصه والتحديات التي يواجهها في أقل البلدان نمواً. ويجري إعداد هذا المنشور سنوياً كجزء من أنشطة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، للمساعدة على زيادة التغطية بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة ونطاقه وفعالته، من أجل تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً<sup>(5)</sup>.

11- ويشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة إلى أن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً الـ 47 ضعيفة للغاية. والتدابير الصحية اللازمة لمكافحة انتشار جائحة كوفيد-19 تعوق تنفيذ المشاريع الاستثمارية الجارية والمعلن عنها. وتعتمد أقل البلدان نمواً اعتماداً كبيراً على الاستثمار في الموارد الطبيعية، التي تتأثر سلباً، لا سيما بصدمات أسعار النفط والسلع الأساسية. كما ستشهد أقل البلدان نمواً المعتمدة على السياحة انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الصناعة. وقد انخفضت بالفعل قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في عام 2019 وانكمشت بصورة أكبر بنسبة 19 في المائة خلال الربع الأول من عام 2020. وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض مستويات إيرادات الشركات المتعددة الجنسيات سيؤثر على الأرباح المعاد استثمارها، التي تشكل جزءاً هاماً من الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض من أقل البلدان نمواً. وسيزيد انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر من المشاكل الاقتصادية في أقل البلدان نمواً. وعلى الرغم من أن تراجع توقعات إجمالي الناتج المحلي لأقل البلدان نمواً كمجموعة أقل من التوقعات بالنسبة لبقية بلدان العالم، فإن هذه الجائحة قد تؤدي إلى تقويض قدر كبير من التقدم المتواضع الذي أُحرز خلال عقد برنامج عمل اسطنبول.

12- وكان منشور المنشور الثاني في هذه السلسلة بعنوان الأونكتاد، توقعات الاقتصاد الإبداعي: اتجاهات التجارة الدولية في الصناعات الإبداعية 2002-2015 ودراسات قطرية موجزة للفترة 2005-2014. وهو يبين أن الاقتصاد الإبداعي في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً لم يشهد نمواً كبيراً فحسب، بل إنه قد يسهم إسهاماً قيماً أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن المنشور دراسات قطرية موجزة عن 12 من أقل البلدان نمواً<sup>(6)</sup>.

13- ووفقاً لقرار الجمعية العامة 59/209، أعد الأونكتاد في الفترة 2019-2020 دراسة موجزة عن مواطن الضعف لثلاثة بلدان وجدت لجنة السياسات الإنمائية أنها مؤهلة بصورة أولية للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً، وهي تحديداً بنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار. ويهدف الأونكتاد إلى تسليط الضوء على الصدمات الخارجية الرئيسية التي تواجه الاقتصادات ذات الصلة.

(5) CEB/2017/HLCP33/INF.1

(6) أفغانستان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، والسنغال، وغامبيا، وغينيا، وكمبوديا، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر.

واعتباراً من آذار/مارس 2020، أولي اهتمام خاص لتأثير جائحة كوفيد-19. وعقد الأونكتاد ووزارة التخطيط والاستثمار في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حلقة عمل بشأن المصادقة في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

14- وفي عام 2019، أطلق الأونكتاد تقريره المعنون نبض أهداف التنمية المستدامة، من أجل تقديم معلومات متعمقة عن المؤشرات في إطار أهداف التنمية المستدامة. وعرض الجزء المتعلق بـ "التركيز" المواضيعي في عام 2019 تحليلاً إحصائياً لعدم المساواة، وتحليلاً بشأن جائحة كوفيد-19 من منظور إحصائي لعام 2020<sup>(7)</sup>.

## ثالثاً- بناء توافق الآراء

15- دعت الجمعية العامة، في قرارها 232/74، الأونكتاد إلى تركيز عمله التحليلي على أقل البلدان نمواً، "مع التركيز على القدرات الإنتاجية وقياسها، وعلى التحول الهيكلي وروابطها التجارية والإمائية، كمساهمة في فهم الآليات الأساسية التي تقود أقل البلدان نمواً إلى التغلب على المعوقات الهيكلية وبلوغ أهدافها الإقتصادية"، وأشارت أيضاً إلى عمل الأونكتاد، بالاشتراك مع وكالات أخرى، من أجل إرساء برنامج تنمية قدرات لفائدة وكالات تشجيع الاستثمار التابعة لأقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية العامة إجراء تقييمات قطاعية بشأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول كمساهمة في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، وعقد ما يلزم من الاجتماعات المشتركة بين الوكالات من أجل كفالة التعبئة والتنسيق الكاملين لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

16- ويشترك الأونكتاد في مداورات لجنة السياسات الإقتصادية، بما في ذلك في الجلسات العامة السنوية للجنة التي تُعقد في نيويورك. وفي الاجتماع الذي عقد في شباط/فبراير 2020، تبادل الأونكتاد تحليلاته بشأن أقل البلدان نمواً استناداً إلى نتائج مؤشرات المتعلقة بالقدرات الإنتاجية، وشدد على ضرورة أن تكون القدرات الإنتاجية عنصراً محورياً في برنامج العمل المقبل لأقل البلدان نمواً. وكان ذلك بتوصية من لجنة السياسات الإقتصادية مقدمة إلى المجلس الإقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة<sup>(8)</sup>.

17- واعتمد الاجتماع الوزاري السنوي لأقل البلدان نمواً، المعقد في أيلول/سبتمبر 2019 في نيويورك، إعلاناً وزارياً أشار مع التقدير إلى برنامج تنمية قدرات وكالات تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً الذي وضعه الأونكتاد بالاشتراك مع وكالات أخرى<sup>(9)</sup>. وفي عام 2019، أشار المندوبون خلال الدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية إلى عدم تسليط الضوء من الناحية السياسية على عمل الأونكتاد، ولاحظوا ضرورة تحسين إدماج مكتب الأونكتاد في نيويورك في منظومة الأمم المتحدة<sup>(10)</sup>. ونظمت اللجنة الإقتصادية والمالية مناقشة مواضيعية بشأن البند 21 من جدول أعمال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، بشأن المجموعات ذات الحالات الخاصة، أبرز خلالها الأونكتاد بعض أعماله المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

18- ونظم الأونكتاد معتكفاً على مستوى السفراء لمجموعة أقل البلدان نمواً في شباط/فبراير 2020 في جنيف، لمساعدة أعضاء المجموعة في التحضير الجاري لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل

(7) انظر <https://sdgpulse.unctad.org/in-focus-inequality/> and <https://sdgpulse.unctad.org/covid-19>

ملاحظة: جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي تمت زيارتها في 12 حزيران/يونيه 2019.

(8) E/2020/33، الفقرة 91.

(9) A/74/475.

(10) TD/B/66/7.

البلدان نمواً. وحضر الاجتماع 15 سفيراً و30 ممثلاً آخر من 29 بعثة دائمة في جنيف<sup>(11)</sup>. واستناداً إلى المناقشات، أعد الأونكتاد وثيقة ختامية وزعت على نطاق واسع على أصحاب المصلحة المعنيين للمساعدة في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

19- وقدم الأونكتاد الدعم للمفاوضات الجارية في منظمة الجمارك العالمية بشأن الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (بصيغتها المعدلة). وفي هذا الصدد، قدم الأونكتاد خدمات استشارية بشأن وضع مقترح لتحديث المرفق "كاف" من الاتفاقية بشأن قواعد المنشأ، وشارك في اجتماعات الأفرقة العاملة واجتماع لجنة الإدارة، المعقودة في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وتشيرين الثاني/نوفمبر 2019.

20- ويشارك الأونكتاد بنشاط كعضو في مجلس الإطار المتكامل المعزز، وهو برنامج مشترك بين عدة وكالات وجهات مانحة لتنسيق تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وتنفيذ أنشطة بناء القدرات المؤسسية في أقل البلدان نمواً.

## رابعاً- التعاون التقني

### ألف- الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً

21- أُجريت في عام 2019 دراسة عن استراتيجية بوتان للانتقال السلس إلى وضع ما بعد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً، من أجل تقديم الدعم الموضوعي لصياغة استراتيجية الحكومة.

22- وعُقدت حلقة عمل وطنية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في أيلول/سبتمبر 2019، مع التركيز على أولوية بناء القدرات الإنتاجية في إطار سعي البلد لاكتساب قدرة على الصمود اقتصادياً.

23- وعُقدت في حزيران/يونيه 2019 حلقة عمل بشأن انعكاسات مرحلة ما قبل التأهل للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً على ميانمار. وقد أتاحت حلقة العمل فرصة لاستعراض التقدم الذي أحرزته ميانمار لبلوغ عتبة الرفع من القائمة، ولدراسة الآثار الواسعة النطاق للتغير المتوقع في وضعها، ولا سيما الفوائد والآثار السلبية المحتملة نتيجة رفعها من القائمة. وشارك في هذه الحلقة نحو 60 ممثلاً من الحكومة والقطاع الخاص، وكانت نسبة النساء المشاركات 51 في المائة.

24- وفي آب/أغسطس 2019، اشترك الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة في تنظيم حلقة عمل وطنية في جنيف بشأن استراتيجية فانواتو للانتقال السلس. وقد أتاحت حلقة العمل للمسؤولين وضع استراتيجية وطنية في غضون شهرين.

## باء- القدرات الإنتاجية

### 1- قياس القدرات الإنتاجية

25- إن بناء القدرات الإنتاجية، وهو شرط ضروري للتنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستدام، هو أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل اسطنبول. وكجزء من مشروع حساب التنمية، ساعد الأونكتاد

(11) إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبنين، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، وزامبيا، والسنغال، والسودان، والصومال، وغامبيا، وكمبوديا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاو، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيبال، والنيجر، وهاتي، واليمن.

عدداً من أقل البلدان نمواً بتدريب مسؤولين حكوميين على وضع مؤشرات للقدرات الإنتاجية واستخدامها لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة<sup>(12)</sup>. وفي ناميبيا في نيسان/أبريل 2019، نُظمت دورة إقليمية للتدريب في مجال بناء القدرات لفائدة أفريقيا. وحضر حلقة العمل حوالي 65 من خبراء الإحصاء، وكبار المستشارين السياسيين وممارسين من 12 بلداً أفريقياً، بينها 6 من أقل البلدان نمواً<sup>(13)</sup>.

26- ويعمل الأونكتاد مع وزارة التجارة والصناعة والصناعات التقليدية في بوركينا فاسو من أجل إعداد وثيقة عملية وورقة معلومات أساسية بشأن تنمية القدرات الإنتاجية في البلد. وستشكل الورقة الأساس لحلقة عمل من المقرر عقدها في الربع الأخير من عام 2020.

27- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، قدم الأونكتاد الدعم للمكاتب الإحصائية الوطنية والدوائر الأكاديمية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من أجل تطوير قدرتها على جمع البيانات ذات الصلة وحساب مؤشر القدرات الإنتاجية الوطنية، ليعزز بالتالي الأساس الذي يستند إليه صنع السياسات القائمة على الأدلة وتحسين كفاءة السياسات الإنمائية.

28- وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، نظم الأونكتاد حلقة عمل في نيجيريا موجهة نحو صياغة السياسات العامة في مجال "تعزيز القدرات الإنتاجية، والتحول الاقتصادي الهيكلي، وتنويع الصادرات في البلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية في غرب أفريقيا"، وذلك بالتعاون مع مركز دراسات اقتصادات أفريقيا (أحد مراكز التميز الإقليمية التي أنشأها الأونكتاد لتعزيز التعاون في القيام بأنشطة مشتركة، بما في ذلك نشر أعمال الأونكتاد في مجال البحوث وتحليل السياسات العامة من أجل توجيه السياسات والاستراتيجيات في أفريقيا). وحضر حلقة العمل أكثر من 55 مشاركاً، بينهم 12 مشاركاً من أقل البلدان نمواً. وجرى خلال حلقة العمل عرض مؤشر القدرات الإنتاجية وتقييم أداء اقتصادات غرب أفريقيا باستخدام هذه الأداة الجديدة.

29- وساعد الأونكتاد وزارة التجارة والصناعة في رواندا في سياق مشروع لحساب التنمية يتعلق بوضع استراتيجيات متسقة لتنمية القدرات الإنتاجية في أفريقيا.

## 2- تنويع صادرات السلع الأساسية المتخصصة

30- واصل الأونكتاد تنفيذ مشروع ممول من الصندوق المشترك للسلع الأساسية من أجل إيجاد فرص للسلع الأساسية المتخصصة من البلدان النامية في أسواق الأغذية الصحية. ويهدف المشروع إلى بناء قدرات بلدان نامية غير ساحلية مختارة، بما فيها أربعة من أقل البلدان نمواً<sup>(14)</sup>، من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية وتنويع الصادرات عن طريق تحديد وتسخير إمكانات تصدير السلع الأساسية للأغذية الصحية - والمغذيات الطبيعية. ويهدف المشروع إلى تحديد العقبات الرئيسية التي تعترض تنمية وتوسيع صادرات هذه القطاعات واقتراح السياسات والتدابير اللازمة للتصدي لها.

(12) مؤشر القدرات الإنتاجية هو مؤشر مركب لقياس حالة القدرات الإنتاجية للاقتصادات على أساس مجموعة مؤشرات فرعية تغطي مجالات مثل رأس المال البشري، والطاقة، والتحول الهيكلي، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكار والتكنولوجيا، وتنمية القطاع الخاص.

(13) إثيوبيا، وبوروندي، وتوغو، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا.

(14) إثيوبيا، وبوتان، وبوركينا فاسو، ونيبال.

### 3- تسخير إمكانيات قطاع مصائد الأسماك

31- نفذ الأونكتاد مشروع حساب للتنمية من أجل بناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً على تحسين صادراتها السمكية وتنويعها. وفي أيار/مايو 2019، عقب توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الاقتصاد الأزرق والموارد البحرية ومصائد الأسماك والشحن البحري في موريشيوس، نظم الأونكتاد الدورة التدريبية الإقليمية الثانية في موريشيوس، التي عُقدت بالتعاون مع الوزارة، في مركز التميز التابع للأونكتاد الذي أنشئ مؤخراً. وتلقى المشاركون تدريباً عملياً وقاموا بزيارات ميدانية. واستفاد من التدريب أكثر من 50 مشاركاً، بينهم 17 مشاركاً من ثمانية من أقل البلدان نمواً<sup>(15)</sup>، فضلاً عن تبادل المعارف والخبرات الوطنية والممارسات الجيدة.

### جيم- التجارة وتيسير التجارة

#### 1- منظمة التجارة العالمية

32- واصل الأونكتاد تقديم الدعم التقني لوفود أقل البلدان نمواً بشأن القضايا المتصلة بمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك عملية الانضمام إلى المنظمة وقواعد المنشأ. وساعد الأونكتاد مجموعة أقل البلدان نمواً في الاستعداد لاجتماع اللجنة المعنية بقواعد المنشأ الذي عقد في أيار/مايو 2019، بما في ذلك إعداد وثائق التفاوض<sup>(16)</sup>. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نظم الأونكتاد معتكفاً مواضيعياً بشأن قواعد المنشأ في لوزان، سويسرا. ونُظّم المعتكف في إطار سلسلة من الأنشطة التحضيرية لاجتماع اللجنة المعنية بقواعد المنشأ الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وفي هذا الصدد، نظم الأونكتاد دورة تدريبية للمديرين وقدم الدعم من أجل إعداد اثنتين من ورقات مجموعة أقل البلدان نمواً قدمت إلى منظمة التجارة العالمية<sup>(17)</sup>. كما نُظمت جلستان تدريبيتان بطريقة ثنائية مع مجموعة أقل البلدان نمواً. وبناء على التعاون الطويل الأمد بين الأونكتاد ومعهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، إيطاليا، نُظّم المعهد حلقة عمل للمديرين في نيسان/أبريل 2019 بشأن المفاوضات التجارية في هذه الفترة المتسمة بعدم اليقين. واستناداً إلى هذه الشراكة، عززت حكومات أقل البلدان نمواً فهمها لقواعد الوصول إلى الأسواق والقدرة على التفاوض بشأن قواعد المنشأ في إطار منظمة التجارة العالمية. وتم توقيع مذكرة تفاهم مع المعهد من أجل إنشاء مركز تميز تابع للأونكتاد.

#### 2- المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

33- استفادت أقل البلدان نمواً في أفريقيا من الدعم المتكرر لبناء القدرات من خلال مشاركة الأونكتاد في المنتدى التفاوضي بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وفرقة العمل القارية والأفرقة العاملة ذات الصلة، وكذلك عن طريق تقديم المساعدة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في المشاورات الإقليمية وأنشطة التدريب في مجال التجارة في السلع والخدمات. وشارك الأونكتاد في الاجتماع الخامس عشر للمنتدى التفاوضي في أيار/مايو 2019 من أجل استكمال العمل بشأن قواعد المنشأ، وقدم مذكرة تقنية بشأن التعامل مع مسألة المنشأ في المناطق الاقتصادية الخاصة. كما تم تقديم

(15) أوغندا، وبنغلاديش، وبوروندي، وجزر القمر، والسودان، وغامبيا، ومدغشقر، وهايتي.

(16) World Trade Organization, 2019, Further evidence from utilization rates, G/RO/W/186, Geneva, 8 May; World Trade Organization, 2019, Rules of origin based on a tariff classification, G/RO/W/184, Geneva, 7 May

(17) World Trade Organization, 2019, Direct consignment rules and low utilization of trade preferences, G/RO/W/191, Geneva, 9 October; World Trade Organization, Further evidence from utilization rates: utilization by LDCs of China's preference, G/RO/W/192, Geneva, 9 October



الدعم لفرادى البلدان. فعلى سبيل المثال، قدمت المساعدة إلى زامبيا في إعداد دراسة لتقييم أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على اقتصادها وتجارها، فُدمت إلى الجهات المعنية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر 2019. وقدم الأونكتاد التدريب في مجال بناء القدرات، وتعليقات على الجوانب المتصلة بمشروع بروتوكول الاستثمار الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

### 3- تعزيز القدرة على وضع السياسات التجارية

34- بدأ الأونكتاد في تنفيذ مشروع لحساب التنمية بشأن "تعزيز عملية وضع سياسات التجارة في مجال الخدمات من أجل إدماج أفريقيا في سلاسل القيمة الإقليمية دعماً لخطة عام 2030". ونظم الأونكتاد حلقات دراسية في ثلاثة من البلدان المستفيدة من المشروع، وهي إثيوبيا وغامبيا ومالي، في أيار/مايو وحزيران/يونيه وتموز/يوليه 2019 على التوالي. وقُيِّمت سلاسل القيمة المستهدفة من حيث النوع والكم. وفي سياق التعاون المشترك بين الوكالات، نُظمت الحلقات الدراسية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي الوكالة الشريكة في المشروع<sup>(18)</sup>.

35- ونفذ الأونكتاد، بالتعاون مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، برنامج تدريب متقدم في مجال سياسات التجارة شارك فيه مسؤولون معنيون بالتجارة من البلدان الأقل نمواً في المنطقة، وأعضاء من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهما السودان واليمن. وصُمم التدريب لمعالجة تحديات وقبوع اقتصادية وتجارية محددة وكيفية تعزيز جهود اندماج هذه البلدان على المستويين الإقليمي والعالمي من أجل تحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية. وقُدِّمت المساعدة للتخفيف من آثار النزاعات الجارية وبناء معارف ومهارات تقنية طويلة الأجل في مجالات السياسة التجارية، بما في ذلك تحليل البيانات والأدوات والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ودعم مرحلة ما بعد الانضمام، فضلاً عن المفاوضات التجارية، بما في ذلك في سياق الاتفاقات التجارية الإقليمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نظم الأونكتاد حلقة عمل إقليمية للدول العربية بشأن التجارة في الخدمات، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في إطار مشروع دعم التجارة للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

36- ويساعد الأونكتاد في إعداد وتنفيذ الأطر الوطنية للسياسات التجارية. فعلى سبيل المثال، اضطلع الأونكتاد، بناءً على طلب من بعثة ليسوتو الدائمة في جنيف، بتحديث السياسات التجارية الوطنية الموحدة لكي يعكس الأداء الاقتصادي والتجاري للبلد في الآونة الأخيرة، والانتهاء الوشيك لقانون الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النمو والفرص المتاحة في أفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والفرصة المتاحة من الاتحاد الأوروبي وبلدان نامية مثل الصين والهند للوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص محددة. وأوصي بخيارات سياسية في هذه المجالات. وبناءً على طلب من أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ساعد الأونكتاد في إجراء استعراض إقليمي للسياسات المتعلقة بالخدمات، دعماً للتكامل الإقليمي في مجال الخدمات في غرب أفريقيا، ولمشاركة المنطقة في المفاوضات المتعلقة بالخدمات في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

37- ويواصل الأونكتاد تعزيز الوعي بين أقل البلدان نمواً بشأن سبل ووسائل تحسين استخدام الأفضليات التجارية المتاحة وفقاً لمختلف الشروط المتعلقة بالوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص في إطار نظام الأفضليات المعمم وغيره من البرامج التفضيلية. وفي عام 2020، نُشر دليل نظام الأفضليات المعمم بشأن خطة النرويج، ودليل نظام التعريفات التفضيلية لجمهورية كوريا لصالح أقل البلدان نمواً، لتوفير معلومات ميسرة عن الخطط التفضيلية لكل منهما، بما في ذلك قواعد المنشأ.

(18) انظر <https://unctad.org/en/Pages/ALDC/Africa/UNDA-Project-1819I.aspx>

38- ويهدف مشروع "إدماج البلدان النامية غير الساحلية المعتمدة على السلع الأساسية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية" إلى تعزيز قدرات الاقتصادات المستفيدة، بما فيها اقتصادات أقل البلدان نمواً<sup>(19)</sup>، على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية للتشجيع على تحسين الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية للسلع الأساسية الزراعية، بما في ذلك البن المحمص في إثيوبيا والذرة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

39- وفي عام 2019، أعد الأونكتاد فصلاً عن السياسة التجارية والتكامل الإقليمي لاستراتيجية كمبوديا للتكامل التجاري للفترة 2019-2023، التي أُطلقت في جنيف في تموز/يوليه 2019 في سياق الاستعراض العالمي للمعونة من أجل التجارة في عام 2019. كما أعد الأونكتاد وثيقة سياسات تجارية معنونة "نحو سياسة تجارية جديدة بشأن وصول ميانمار إلى الأسواق: تحديد خطة إيجابية بين التحديات والفرص"<sup>(20)</sup>. وفي حزيران/يونيه 2019، عقد الأونكتاد حلقة عمل في ميانمار بشأن التحقق من التحديات الناشئة في مجال التجارة، بما في ذلك تآكل وفقدان فرصة الوصول التفضيلي إلى الأسواق، وقواعد المنشأ والتجارة الإقليمية في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

40- واختتم الأونكتاد، بوصفه الوكالة الرائدة، بالتعاون مع أمانة الإطار المتكامل المعزز، استكمال الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعُقدت حلقة عمل بشأن التحقق في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في كينشاسا، وسيتم إدماج بعض توصيات الدراسة في خطة التنمية الوطنية.

#### 4- البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة، 2017-2021

41- تتمتع أنغولا بارتفاع متوسط دخل الفرد نسبياً مقارنة بغيرها من أقل البلدان نمواً، ومع ذلك فإن الاعتماد على القطاعات الاستخراجية يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية السلبية. وظل الأونكتاد يدعم أنغولا عن طريق برنامج تطوير ريادة الأعمال (إمبريتيك) في مجال تنظيم المشاريع ووضع سياسات تنظيم المشاريع؛ والاستعراضات الوطنية للصادرات الخضراء؛ واستعراض سياسة الاستثمار، وكذلك في مجال بناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية في مجال الدبلوماسية التجارية، والاقتصاد الإبداعي، وتيسير التجارة، والنقل واللوجستيات<sup>(21)</sup>. وحتى الآن، استفاد 1 150 أنغولياً من التدريب والأنشطة الموجهة نحو السياسات، شارك نحو 20 في المائة منهم في أنشطة متعددة لبناء القدرات. وكان نحو 48 في المائة من المشاركين من القطاع العام؛ و40 في المائة من القطاع الخاص؛ و12 في المائة من الدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني. وحتى الآن، قدم البرنامج التدريب لـ 30 مدرباً ليتولوا تقديم الدورات الدراسية الوطنية في المستقبل، وساعد في تحديد ثماني فئات جديدة من المنتجات الخضراء التي يمكن تصديرها، وحدد سلاسل القيمة، وقدم الدعم لوضع خطط عمل لسبعة منتجات. ونُشر استعراض سياسة الاستثمار في عام 2019، مع توصيات سياساتية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وقدم التدريب لأكثر من 250 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم على منهجية برنامج إمبريتيك. ونُظمت ست حلقات عمل تدريبية على برنامج إمبريتيك، أسفرت عن تخريج 160 متدرباً. ونُظمت حلقة عمل لتدريب المدربين مهدت الطريق لإصدار شهادات لأول اثنين

(19) إثيوبيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

(20) انظر <https://unctad.org/en/pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=2219>.

(21) انظر <https://unctad.org/en/Pages/ALDC/Technical%20Assistance/TFBK-Angola-Train-for-Trade-II.aspx>.

من المدربين الوطنيين على برنامج إمبريبيك، وحددت المؤسسة الوطنية المضيفة مستقبلاً. وبدأ تقديم المساعدة على وضع استراتيجية وطنية للاقتصاد الإبداعي. كما ساعد البرنامج أنغولا على تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، ودعم صياغة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ووضع أنظمة تمويل الهياكل الأساسية. ويجري التخطيط للاستعراض المقبل للوجستيات التجارية.

## 5- التقييمات السريعة للجاهزية للتجارة الإلكترونية

42- تقييمات الأونكتاد السريعة للجاهزية للتجارة الإلكترونية تساعد البلدان على تقييم تطوير تجارتها الإلكترونية، وتقدم توصيات بشأن السياسة العامة. ويجري التحليل في المجالات السياسية الرئيسية السبعة التالية: صياغة استراتيجية التجارة الإلكترونية؛ والهياكل الأساسية والخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وحلول تسديد المدفوعات؛ ولوجستيات التجارة وتيسير التجارة؛ والأطر القانونية والتنظيمية؛ وتطوير المهارات في مجال التجارة الإلكترونية؛ والوصول إلى التمويل لأغراض التجارة الإلكترونية. وفي عام 2019، أعد الأونكتاد تقييمات لـ 10 من أقل البلدان نمواً<sup>(22)</sup>. ونُظمت حلقة عمل شارك فيها أكثر من 60 مشاركاً، معظمهم من أقل البلدان نمواً، خلال أسبوع التجارة الإلكترونية في عام 2019 من أجل تقييم الدروس المستفادة.

43- وفي عام 2019، طُوّر الأونكتاد آلية رصد لزيادة فعالية متابعة تنفيذ الإجراءات والتوصيات السياسية التي تمخضت عنها التقييمات السريعة للجاهزية للتجارة الإلكترونية. ويقوم الأونكتاد برصد وتقييم أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الإلكترونية والنظم الإيكولوجية للاقتصاد الرقمي في أقل البلدان نمواً. وتم حتى الآن جمع أدلة من أوغندا، وتوغو، والسنغال، وكمبوديا، وكريباس، وميانمار عن أهمية الدور الفعال للحوار بين القطاعين العام والخاص في الاستفادة من إمكانيات التجارة الإلكترونية والحلول الرقمية لمجابهة التحديات الماثلة وإرساء أساس للتعايش بصورة أكثر مرونة. وستُطلق دراسة استقصائية لتقييم آثار الجائحة على العرض والطلب في مجال التجارة الإلكترونية، واستجابات مؤسسات الأعمال التجارية والسياسات العامة، من أجل تحقيق فهم أفضل لحجم التغييرات التي أحدثتها الجائحة بالنسبة لجميع مؤسسات أعمال التجارة الإلكترونية والأسواق الإلكترونية في أقل البلدان نمواً.

44- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى ميانمار ورواندا لوضع استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية. ونُظمت عدة بعثات لتقصي الحقائق أسفرت عن مشروعين وثيقتين استراتيجيتين، من المتوقع استكمالهما في عام 2020. ووردت طلبات من بنن وتوغو لإعداد استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية.

45- وفي عام 2019، نظم الأونكتاد، في إطار مبادرته للتجارة الإلكترونية من أجل المرأة، سلسلة دروس رئيسية بشأن النهوض بتمكين المرأة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحددت المبادرة سبع سيدات أعمال رائدات في مجال التجارة الرقمية من أجل تبادل خبراتهن مع سيدات أعمال أخريات في بلدانهم ومناطقهم.

## 6- النظام الآلي للبيانات الجمركية

46- في الوقت الحاضر، هناك 39 بلداً من أقل البلدان نمواً على نطاق العالم تستخدم أو تنفذ النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) في الإدارات الجمركية، للمساعدة في خفض تكاليف ومدة التخليص الجمركي، ومعالجة الفساد وتحسين الأمن. ويقوم برنامج أسيكودا حالياً بتنفيذ مشروعين

(22) أفغانستان، وبنغلاديش، وبنن، وتوفالو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكريباس، وليسوتو، ومالي، وملاوي، والنيجر.

إقليميين يشملان بلداناً أقل نمواً، أحدهما لتنفيذ النقل العابر الإقليمي في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والآخر لإنشاء مركز أسيكودا مشترك وسوق مشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لدعم المنطقة. وتتلقى البلدان، حسب الاقتضاء، مساعدة تقنية ووظيفية عن بعد من الفريق المركزي للأونكتاد. وفي عام 2020، ركزت معظم البلدان التي تستخدم نظام أسيكودا، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، على إيجاد بيئة عمل غير ورقية وتكييف إجراءاتها الجمركية واستراتيجياتها لإدارة المخاطر وفق ما تقتضيه أزمة جائحة كوفيد-19.

## 7- تيسير التجارة

47- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الأونكتاد المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى 19 من أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بإصلاحات تيسير التجارة، بما في ذلك تنفيذ اتفاق تيسير التجارة<sup>(23)</sup>. ويتضمن الفرع الثاني من الاتفاق أحكاماً بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك التقييم الذاتي للجهازية للتنفيذ، وتوقيت التنفيذ وتقييم الاحتياجات للمساعدة، وينص على إلزامية إنشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة. و قدم الأونكتاد الدعم لزيادة الشفافية التنظيمية من خلال إنشاء بوابات إلكترونية للمعلومات التجارية.

## 8- برنامج تمكين اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة

48- يُعد الأونكتاد وثائق برنامج الإصلاح المتوسط الأجل لتيسير التجارة، وهي بمثابة خرائط طريق وطنية لتيسير التجارة، وذلك لتوجيه تنفيذ المبادرات الوطنية لتيسير التجارة، بهدف تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي في مجال تيسير التجارة. كما يقدم الأونكتاد المشورة التقنية داخل البلد وعن بعد بشأن تصنيف تدابير الاتفاق المتعلقة بتيسير التجارة، ويقدم إخطارات إلى لجنة تيسير التجارة بموجب الاتفاق وتدابير الشفافية. ويحتفظ الأونكتاد، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز التجارة الدولية، بسجل يضم دراسات حالات إفرادية من البلدان التي أنشأت لجاناً وطنية لتيسير التجارة<sup>(24)</sup>. واستناداً إلى البيانات التي تم جمعها، نُشر في نيسان/أبريل 2020 تحليل متعمق بشأن عمل اللجان الوطنية لتيسير التجارة وكيفية تفسيرها للمادة 2-23 من الاتفاق وتطبيقها.

## 9- نحو توفير وسائل النقل المستدام

49- تدعم بحوث وتحليلات الأونكتاد في مجال النقل ولوجستيات التجارة صياغة سياسات وقرارات مستنيرة تؤثر على نظم النقل الوطنية. واستعراض النقل البحري الذي يصدر على أساس سنوي منذ عام 1968، ينشر الآراء والبيانات والتوجيهات السياساتية ذات الصلة لمساعدة البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً، على ضمان أن تكون نظم النقل البحري لديها قادرة على تحقيق نموها وتنميتها بصورة مستدامة. وينشر الأونكتاد موجزات قطرية عن النقل البحري يتم تحديثها بانتظام على شبكة الإنترنت، بما في ذلك مجموعة مختارة من الإحصاءات والمعلومات الرئيسية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والنقل البحري، حسب البلد<sup>(25)</sup>.

(23) أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وجزر سليمان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا، وفانواتو، وكريباس، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي.

(24) انظر <http://unctad.org/en/DTL/TLB/Pages/TF/Committees/default.aspx>

(25) انظر <https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/en-GB/index.html>

<http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx>

## 10- التجارة والمنظور الجنساني

50- عُقدت النسخة السادسة من الدورة الإلكترونية العادية للأونكتاد بشأن التجارة والشؤون الجنسانية (وهي جزء من مشروع لبناء القدرات تموله حكومة فنلندا)، في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2020، وحضرها 65 من أصحاب المصلحة من 23 من أقل البلدان نمواً، شارك 34 منهم في الدورة باللغة الفرنسية و31 باللغة الإنكليزية. وإجمالاً، صنف 54 في المائة من المشاركين الدورة على أنها تجاوزت التوقعات، وذكر 44 في المائة أنها حققت التوقعات بالكامل.

51- وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، نظم الأونكتاد حلقة عمل إقليمية في جمهورية تنزانيا المتحدة بشأن التجارة غير الرسمية عبر الحدود من أجل تمكين المرأة، والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وأكد جميع المشاركين تحسن فهمهم فيما يتعلق بدور المرأة في التجارة عبر الحدود، والعقبات القائمة من جانب العرض والمتعلقة بالحدود، والنظم التجارية المبسطة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، والبروتوكول التجاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وعلاوة على ذلك، رأى كافة المجهين أن التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة كانت مفيدة وملائمة لعملهم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019، نُظمت حلقات عمل وطنية في جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وملاوي بشأن قواعد التجارة عبر الحدود وبرنامج تدريب على تنظيم المشاريع للنساء اللاتي يمارسن التجارة غير الرسمية عبر الحدود. كما وضع الأونكتاد ثلاثة كتيبات تستهدف التجار عبر الحدود في جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وملاوي، لتقديم معلومات رئيسية عن الإجراءات التجارية القائمة، وخطط مبسطة للتجارة، والوثائق المطلوبة، وقواعد المنشأ، والضرائب والتعريفات، وهي تستهدف أساساً التجار غير الرسميين وصغار التجار.

52- والتقارير المتعلقة بالتجارة الدولية والشفافية والمساواة بين الجنسين: حالة اتفاق منطقة المحيط الهادئ الإضائي بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية، يبحث الآثار المحتملة للأحكام المتعلقة بالشفافية في إطار هذا الاتفاق من أجل تحقيق نتائج فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في المنطقة. وأثارت الدراسة وحلقة عمل وطنية ذات صلة عقدت في كيريباس في تشرين الأول/أكتوبر 2019 اهتمام البلد بهذه المسألة.

## دال- الاستثمار وتنمية المشاريع

### 1- سياسات الاستثمار وبناء القدرات

53- نشر الأونكتاد استعراضات لسياسات الاستثمار في أنغولا وتشاد. وأنجز تقرير عن تنفيذ استعراض سياسة الاستثمار في نيبال. وفي معظم الحالات، سجلت البلدان المستفيدة زيادات ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عقب استعراض سياساتها الاستثمارية من جانب الأونكتاد. وقد أدت القيمة التي تحققت من خلال استعراضات سياسات الاستثمار وأنشطة المتابعة إلى تلقي عدة طلبات إضافية لإجراء استعراضات.

54- وبالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة البلدان الـ 8 النامية للتعاون الاقتصادي، نظم الأونكتاد حلقة عمل بشأن إصلاح الاتفاقات الدولية للاستثمار لأغراض التنمية المستدامة. وقد أتاحت حلقة العمل للمشاركين، بمن فيهم مشاركون من بنغلاديش على سبيل المثال، معارف محدثة عن الخيارات السياسية المتعلقة بالإصلاح الموجهة نحو التنمية المستدامة لمعاهدات الاستثمار الثنائية، ويسرت مناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بإصلاح الاتفاقات الاستثمار الدولية. وفي كانون الثاني/يناير 2020، اتفق أعضاء منظمة البلدان الـ 8 النامية للتعاون الاقتصادي على مجموعة مبادئ توجيهية لوضع سياسات الاستثمار.

55- وقدم الأونكتاد استعراضاً لـ 21 اتفاقاً دولياً للاستثمار في مالي، وحدد مجالات الإصلاح والفرص المتاحة لتعزيز البعد الإنمائي للاتفاقات.

## -2 تشجيع الاستثمار

56- في نيسان/أبريل 2019، عقد الأونكتاد حلقة دراسية إقليمية في جمهورية تنزانيا المتحدة بشأن تيسير الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وقد جمعت الحلقة الدراسية، التي نظمت بالاشتراك مع أمانة جماعة شرق أفريقيا، 40 مشاركاً من عدد من أقل البلدان نمواً، بما فيها أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، ورواندا. وشملت الحلقة الدراسية استراتيجيات تشجيع الاستثمار، وممارسات التيسير، وتمويل المشاريع ذات الصلة بالأهداف الإنمائية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

57- وخلال منتدى الاستثمار من أجل أفريقيا، نظم الأونكتاد حلقة عمل لوكالات تشجيع الاستثمار في أفريقيا بشأن "سياسات تشجيع الاستثمار واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر"، حضرها 93 مسؤولاً حكومياً، من بينهم 40 امرأة، من 40 بلداً في أفريقيا بينها 24 من أقل البلدان نمواً.

58- وتهدف أدلة الاستثمار الإلكترونية للأونكتاد إلى إذكاء الوعي في أوساط الاستثمار الدولية بفرص الاستثمار وشروطه في البلدان المستفيدة. وتشمل الأدلة معلومات عن التكاليف القياسية فيما يتعلق بالموظفين والإيجارات والمرافق والعوامل التي يواجهها المستثمرون، حتى يتمكن المستثمرون من إجراء تخطيط أولي للأعمال التجارية، فضلاً عن معرفة جهات الاتصالات الرئيسية في الحكومة والحصول على تعليقات ونصائح من مستثمرين موجودين بالفعل في البلد. وقد أُعدت حتى الآن أدلة استثمارية تتعلق بـ 20 من أقل البلدان نمواً<sup>(26)</sup>.

## -3 تيسير الأعمال

59- يساعد برنامج الأونكتاد للقواعد التنظيمية الإلكترونية للبلدان على تبسيط وأتمتة القواعد والإجراءات المتعلقة بالاستثمار وتنظيم المشاريع. ويعمل هذا النظام بالفعل في 13 من أقل البلدان نمواً<sup>(27)</sup>. ويساهم النظام في زيادة الشفافية والقدرة المؤسسية، وهو بذلك ييسر إقامة الأعمال التجارية ويجعل البلدان الأقل نمواً أكثر اجتذاباً للمستثمرين الأجانب. وطوّر الأونكتاد البوابة الإلكترونية التجارية كامتداد لمنتجات القواعد التنظيمية الإلكترونية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إعداد نظم إلكترونية جديدة لتسجيل الأعمال التجارية إلكترونياً في بوتان وليسوتو ومالي. وتم إنشاء نظام جديد للقواعد التنظيمية الإلكترونية وبوابة تجارية في بوركينا فاسو. وجرى توثيق الإجراءات الجديدة لعمليات الاستيراد والتصدير والعبور في أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا وتم تدريب الموظفين المدنيين في أوغندا، وبوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا على استخدام نظام القواعد التنظيمية الإلكترونية والبوابة التجارية وعلى منهجية الأونكتاد لتبسيط الإجراءات. وجرى توسيع نطاق بوابة القواعد التنظيمية الإلكترونية في بوتان لتشمل جميع مقاطعات البلد العشرين. وطلبت الحكومة إلى الأونكتاد تحقيق الأتمتة الكاملة لكل إجراءات إصدار تراخيص الأعمال التجارية.

60- واستجابةً لجائحة كوفيد-19، جعلت بنن عمليات تسجيل الأعمال التجارية رقمية بالكامل، حيث أنشأت نافذة واحدة جديدة وفعالة على الإنترنت تضم جميع العمليات التنظيمية اللازمة لتسجيل عمل تجاري. وطلبت الحكومة إلى الأونكتاد تطوير خدمات إضافية مثل إغلاق الأعمال التجارية وتعديل التسجيل. كما استخدمت حكومات بوتان وليسوتو ومالي التسجيل الإلكتروني لتوفير الدعم الأساسي للأعمال التجارية، فدمجت فيه خدمات مثل الضمان الاجتماعي أثناء فترة الإغلاق.

(26) إثيوبيا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وكمبوديا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيبال.

(27) إثيوبيا، وأفغانستان، وأوغندا، وبنغلاديش، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والسنغال، وغينيا - بيساو، وليسوتو، ومالي، والنيجر.

#### 4- تعزيز روابط الأعمال التجارية

61- في عام 2019، وفي إطار تنفيذ مشروع لوزارة الشؤون الاقتصادية في سويسرا ومجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية في ميانمار، أُجريت بحوث تهدف إلى تحديد شركاء محليين محتملين لمساعدة الأونكتاد على تنفيذ الأنشطة الميدانية المتعلقة بإقامة روابط خلفية بين منتجي المحاصيل البستانية وصناعة السياحة المستدامة في ولاية شان. وقدمت الدراسة رؤى مفيدة بشأن الرابطة التي تدعم النساء المزارعات في سلاسل القيمة الثلاث التي يركز عليها المشروع، وهي الشاي والزنجبيل والأفوكادو، بهدف إشراكهن في أنشطة بناء القدرات المقرر تنظيمها في عام 2020 من أجل تنمية المهارات في مجال تنظيم المشاريع.

62- ونظم الأونكتاد حلقتي عمل تدريبيتين في جمهورية تنزانيا المتحدة في مجال تنظيم المشاريع، وست حلقات عمل عن الزراعة كنشاط تجاري، وذلك بالتعاون مع منظمة كليمنجارو لتبادل المعلومات المتعلقة بالمرأة وتنظيم المجتمع المحلي، وتعاونية مزارعي الفانيليا في كليمنجارو. وأظهر التقييم الأولي لمجموعات مزارعي الفانيليا الذين تلقوا التدريب أنهم أحرزوا تحسناً في تخطيط ورصد أعمالهم التجارية.

#### هاء- تنمية المشاريع، والهجرة، وبرنامج تطوير ريادة الأعمال (إمبرتيك)

63- استمر تعزيز إطار سياسات تنظيم المشاريع التابع للأونكتاد في وضع استراتيجيات وطنية محددة الهدف في هذا المجال. وفي آذار/مارس 2018، قدم الأونكتاد المساعدة إلى حكومة إثيوبيا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، من أجل وضع استراتيجية وطنية بخصوص تنظيم المشاريع. ويجري العمل على وضع استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع في أنغولا.

64- واستناداً إلى إطار سياسات تنظيم المشاريع للمهاجرين، نظم الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، حواراً إقليمياً لشرق أفريقيا بشأن الهجرة والتنمية في المدن المضيفة للاجئين، عُقد في أوغندا. وتبادل الممثلون، بمن فيهم ستة من أقل البلدان نمواً<sup>(28)</sup>، الآراء ووضعوا نقاط عمل محددة للاستفادة من الفرص الاقتصادية وفرص تنظيم المشاريع الناشئة عن مجموعات المهاجرين الجديدة أو المتزايدة.

65- وتم تقديم التدريب المستمر على تنظيم المشاريع لأقل البلدان نمواً في إطار برنامج إمبرتيك، بما في ذلك في أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغامبيا. ونظم برنامج إمبرتيك 10 حلقات عمل في غامبيا ودورة تدريب رئيسية واحدة، وجرى تدريب 250 شخصاً. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى 232 من منظمي المشاريع المساعدة من مستشاري خدمات تطوير الأعمال التجارية التابعين لبرنامج إمبرتيك في غامبيا. ونظم المركز الموجود في غامبيا عدداً من الأنشطة التدريبية الأخرى بالتعاون مع المانحين والمنظمات والشركاء الإنمائيين على الصعيد الدولي. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، عُقدت أربع حلقات عمل لبرنامج إمبرتيك، قدمت التدريب لـ 93 شخصاً (بينهم 52 امرأة).

#### واو- القدرة على تحمل الدين

66- تشكل الديون الخارجية أحد الشواغل الرئيسية لبرنامج عمل اسطنبول (الفرع زاي، تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات)، وتخضع لتحليل متعمق في التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام 2019. وفي سياق جائحة كوفيد-19، تواجه أقل البلدان نمواً تحديات كبيرة في مجال الإدارة المالية، بما في ذلك زيادة خطر ضائقة الديون.

(28) إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، وزامبيا.

67- وواصل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأونكتاد دعم 21 من أقل البلدان نمواً في تطبيق برمجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي وفي بناء القدرات على الإدارة الفعالة لإدارة الديون المضمونة من الحكومة المركزية، بهدف تحقيق مستويات ديون يمكن تحملها<sup>(29)</sup>. وتشمل النتائج الملموسة التي تحققت توفير سجلات فورية وموثوقة بالديون، لا غنى عنها في التحليل السديد للمخاطر وفي وضع استراتيجيات لضمان إبقاء الديون في مستويات يمكن تحملها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن 12 من أقل البلدان نمواً من تحسين قدرات الإبلاغ عن الديون وتحليلها، وإصدار نشرة إحصائية بانتظام عن الديون. وعلاوة على ذلك، كانت نسبة 90 في المائة من البلدان ترسل تقاريرها إلى نظام الإبلاغ الخاص بالمدينين في البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 60 في المائة من البلدان المستخدمة لنظام إدارة الديون والتحليل المالي التي هي من أقل البلدان نمواً المشاركة في قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية الفصلية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قدمت تقاريرها في الوقت المناسب.

### زاي- تعزيز القدرات الوطنية الإحصائية والتحليلية

68- الأونكتاد هو الراعي، ضمن آخرين، للمؤشر 17-11-1 المتعلق بتحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية، ولا سيما بهدف مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية بحلول عام 2020. وقد عزز توافر التنبؤات الآنية إمكانية تحديد معدل نمو صادرات أقل البلدان نمواً المطلوب لتحقيق الهدف 17-11<sup>(30)</sup>. ويدعم الأونكتاد أقل البلدان نمواً في تعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية على تصميم برامج وسياسات من أجل التنمية المستدامة والرصد الفعال لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، تماشياً مع الفقرة 130-2-ب.

69- وتُرصَد التجارة في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق موقع شبكي طُوّر بالتعاون بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية. ويهدف الموقع إلى تمكين المستخدمين من تصفح البيانات الوثيقة الصلة بالمؤشرات الرسمية للتجارة والاستعلام عنها، وتوفير معلومات إضافية في هذا السياق والمزيد من المعلومات المفصلة، للتمكين من إجراء تحليل مناسب للاتجاهات والأنماط في فرادى البلدان أو الفئات الفرعية من أقل البلدان نمواً. ومن المتوقع إطلاق الموقع في عام 2020.

70- ويتعاون الأونكتاد منذ عام 2013 مع إدارة الإحصاء التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من أجل وضع أدوات إحصائية لقياس وتحليل التجارة الدولية في الخدمات تساعد البلدان الثمانية الأعضاء في الاتحاد، سبعة منها من البلدان الأقل نمواً، في صياغة سياسات للتجارة في الخدمات مصممة خصيصاً لتحقيق أهدافها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية. وتم وضع استبيان منسق لجمع البيانات وتنفيذه في جميع القطاعات الـ 11. ويعكف الأونكتاد على وضع الجزء الأخير من مشروع نظام تكنولوجيا المعلومات، الذي يتوقع استكماله على نحو ما هو مقرر في عام 2020<sup>(31)</sup>.

(29) إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، والسودان، وغينيا - بيساو، وكمبوديا، ومدغشقر، وموريتانيا، وهايتي.

(30) انظر الرابط <https://unctad.org/en/Pages/Publications/Statistics-on-Global-Merchandise-Trade-Nowcast.aspx>

(31) انظر الرابط <https://unctad.org/en/pages/Statistics/ueMOATradeInServicesProjectRAFOTBCR.aspx>



## خامساً- الدروس المستفادة

71- عام 2020 هو العام الأخير لبرنامج عمل اسطنبول، وقد بات من الواضح أن العديد من أهدافه وغاياته ستظل غير مُلبّاة. وأدت التحديات والصدمات غير العادية التي واجهها النظام العالمي بسبب جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً بطرق عديدة. وتسببت الأزمة الحالية في عكس مسار سنوات عديدة من التقدم الإنمائي الذي أحرزته أقل البلدان نمواً بشق الأنفس، مثل الحد من الفقر. إن عدم إحراز تقدم كبير نحو تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول في الفترة المتبقية من عام 2020 سيبرز إلى حد كبير التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويهدد ذلك بتقويض مصداقية العهد العالمي بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

72- وتم اختيار العديد من أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول لتكون طموحة، وربما كان من الصعب توفر أفضل الظروف لتحقيقها، بيد أن أقل البلدان نمواً تواجه توقعات إنمائية سيئة مقارنة بما كان عليه الحال عندما اعتمد برنامج عمل اسطنبول. وقد أبرز الأثر الكبير للجائحة على أقل البلدان نمواً مواطن ضعفها الهيكلي والحاجة إلى بناء القدرة على الصمود، استناداً إلى مبادرات محلية وبدعم ملموس وفعلي من المجتمع الدولي. واستناداً إلى ذلك، يجب على أقل البلدان نمواً والشركاء الإنمائيين على حد سواء بذل جهود عاجلة لتعزيز تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وبدء الأعمال التحضيرية للبرنامج المزمع اعتماده من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

73- وما فتئ الأونكتاد يتلقى طلبات متزايدة من أقل البلدان نمواً لتقديم المساعدة التقنية، حتى في مجال الرفع من قائمة تلك الفئة، ولتقديم دراسات تشخيصية بشأن التكامل التجاري، ووضع السياسات التجارية، وإجراء استعراضات لسياسات الاستثمار والقدرات في مجال الإحصاء. ويقف تنامي الطلب شاهداً على نوعية الدعم المقدم من الأونكتاد وقيمتها المضافة. غير أن القدرة على تلبية الطلب محدودة للغاية بسبب الموارد المالية المتاحة. وصندوق الأونكتاد الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً بحاجة إلى تجديد موارده. وسيتمكن الأونكتاد، من خلال هذا الصندوق الاستثماري، من الاستجابة بشكل إيجابي لطلبات أقل البلدان نمواً للحصول على مساعدة تقنية محددة الهدف.

74- ولضمان أن تحقق المشاريع أفضل النتائج والآثار، ثمة حاجة إلى تنمية القدرات والاستفادة من الخبرات والمعارف المحلية لتحقيق تعاون جيد وتأثير مستدام. ومن الأهمية بمكان التعاون الوثيق مع المنظمات الشريكة الموجودة في البلدان، لضمان كفاءة النتائج، ولا سيما في تنسيق مختلف الأنشطة البرنامجية وضمان التوافق بشكل وثيق بين المشاركين في حلقات العمل والحلقات الدراسية والمحتوى المقدم. ومن المفيد إشراك موظفين من الوزارات والمصارف المركزية والوكالات وغيرهم من المعنيين الذين يتوقع أن يدعموا أنشطة المشروع، لكي تكون لديهم رؤية أكثر اكتمالاً، كما يتعين إشراك جميع الجهات الفاعلة التي ستخضع في الأنشطة.

## سادساً- توصيات بشأن السياسة العامة

75- قد يود مجلس التجارة والتنمية أن ينظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

- (أ) الإعراب عن قلقه إزاء مسار التنمية في أقل البلدان نمواً خلال السنوات الأخيرة، لا سيما وأنها متخلفة عن ركب البلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بالعديد من أهداف ومؤشرات برنامج عمل اسطنبول وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- (ب) الإعراب عن قلقه العميق إزاء التحديات الإضافية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مواجهة الصدمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، لا سيما حدوث تراجع في بعض من أوجه التقدم الإنمائي الذي تحقق قبل انتشار الجائحة؛
- (ج) طلب إجراء استعراض للترعاعات المقدمة إلى صندوق الأونكتاد الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً، ومناشدة جميع الجهات المانحة وغيرها من البلدان القادرة على ذلك أن تمكن الأونكتاد من تلبية الطلب المتزايد من أقل البلدان نمواً للمساعدة التقنية؛
- (د) حث جميع الجهات صاحبة المصلحة على زيادة تنفيذ التزاماتها المتعلقة بدعم برنامج عمل اسطنبول؛
- (هـ) حث المجتمع الدولي على تعزيز دعمه لأقل البلدان نمواً في سياق الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وعلى التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي يتوقع أن يقوم المجتمع الدولي من خلاله بتعزيز وتحديد دعمه لأقل البلدان نمواً.